رأي القدس

تحديات حكومة الوحدة الوطنية

■ القادمون من قطاع غزة يتحدثون عن اوضاع معيشية صعبة للغاية، فأكوام القمامة بدأت تتصاعد في الشوارع، والمحلات التجارية اغلقت ابوابها، وحركة التجارة في حال توقف كامل بسبب اغلاق المعابر وعدم دفع الرواتب للموظفين. اما الكهرباء فمقطوعة معظم الوقت بعد قصف اسرائيل لمحطة الكهرباء اليتيمة فيها.

وما يضاعف من هذه المعاناة عمليات الاغتيال الاسرائيلية المستمرة التي تستهدف النشطاء منذ اسر الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط، وهي العمليات التي اودت حتى الآن بارواح المئات من الابرياء.

قطاع غزة الذي يقطنه مليون ونصف المليون نسمة، ويشكل اعلى نسبة كثافة سكانية في العالم يعاقب على انتخابه حركة المقاومة الاسلامية «حماس» في الانتخابات التشريعية الاخيرة. وتشارك في هذا العقاب دول عربية، مثل مصر التي اغلقت حكومتها معبر رفح المنفذ الوحيد لأبناء القطاع الى العالم الخارجي، مما ادى الى تحويل المنطقة كلها الى سجن كبير من المعاناة المستمرة.

الحصار الاقتصادي، وعدم دفع رواتب الموظفين لأكثر من ستة اشهر، واغلاق المعابر، كلها عوامل ادت الى تذمر شعبي ضد حركة «حماس»، وجرى التعبير عن هذا التذمر من خلال الاضراب الذي بدأ منذ مطلع هذا الشهر.

تحميل حكومة «حماس» مسؤولية الحصار وعدم دفع الرواتب امر فيه الكثير من التجني وعدم الانصاف. فالحركة لا تمنع الاموال عن الموظفين، وغالبيتهم من حركة «فتح».. وإنما الولايات المتحدة واسرائيل هما اللتان منعتا المصارف المحلية والعالمية من تحويل اي اموال لمؤسسات السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها الحركة.

حالة المعاناة هذه يمكن ان تؤدي الى نتائج لم يتوقعها حتى اكثر المتشائمين تشاؤماً. فالأمن في انهيار كامل، والسلاح بأشكاله كافة بات في متناول الجميع، وبعض الجماعات أصبحت تسيطر على أحياء كاملة وتفرض قانونها الخاص، تماماً مثلما يفعل لوردات الحرب في أفغانستان ومناطق اخرى من العالم.

الفوضى السائدة حالياً في قطاع غزة لن تفيد اسرائيل، كما انها لن تخدم اي حكومة فلسطينية حالية، مثل تلك التي شكلتها حركة «حماس» او حكومة وحدة وطنية يتحدث البعض عن قرب تشكيلها حالياً.

الظاهرة اللافتة للنظر حالياً في قطاع غزة، ويمكن ان تنتقل بسرعة الى الضفة الغربية، تتمثل في ظهور مجموعات مقاومة صغيرة ومتطرفة جداً تعارض الحزبين الكبيرين، اي «فتح» و«حماس»، وتنتقد سياساتهما، وتعتبرهما حركتين مستسلمتين تخلتا عن واجباتهما الوطنية في المقاومة، وباتتا منشغلتين بالدنيا ومنافعها.

هذه الجماعات الصغيرة والمسلحة، التي انشقت عن الحركتين الكبيرتين، هي التحدي الحقيقي لأي حكومة وحدة وطنية قادمة، لأنها لن تكون ممثلة داخل الحكومة، فهي لا ترغب في ذلك، وغير مرغوب فيها أصلاً لو رغبت.

الحكومة الإسرائيلية استخدمت سياسات الحصار والتجويع من أجل تركيع حركة «حماس» والشعب الفلسطيني الذي انتخبها، وعلى أمل أن يتمرد عليها ناخبوها من خلال تحميلها مسؤولية معاناتهم. وهذا التمرد حصل فعلاً ولكن في الاتجاه المعاكس، وتقوده هذه الجماعات المسلحة الصغيرة.

فالاضرابات ربما تتوقف بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ودفع الرواتب، اذا ما قبلت «حماس» بالشروط الامريكية الاسرائيلية، ولكن وجود هذه الجماعات الصغيرة سيستمر وربما تجد ذخيرة أقوى لتسهيل تجنيدها للعديد من الشباب اليافع الساخط على الحركتين الكبريين واسرائيل معاً.

اليمن والانتخابات الرئاسية: في انتظار المسرحية الخامسة!

صبحي حديدي *

■ في أواخر حزيران (يونيو) الماضي، كاد الرئيس اليمني المشير علي عبد الله صالح أن يسجّل سابقة تاريخية لا مثيل لها في سجلّ الحاكم العربي، بل كاد أن يصنع معجزة سياسية: لقد رفض، هو الذي يتولى السلطة منذ 28 سنة، قرار حزبه الحاكم، «المؤتمر الشعبي العام»، ترشيحه لولاية رئاسية جديدة تمتدّ على سبع سنوات. ولقد بدا جاداً، وكذلك حازماً وغاضباً، حين خاطب قيادة حزبه هكذا: «لست تاكسي أجرة تستأجرونني لصالح المؤتمر أوالقوى السياسية. أنا في المقام الأول أرعى مصلحة هذه الأمة ولست مظلة لفساد حزب سياسي أو قوى سياسية. لست مظلة لأن يفسد أحد بجهد علي عبدالله صالح».

لم يكن ذلك التشبيه، الغريب بعض الشيء في الواقع، هو التصريح الأكثر لإثارة في سلسلة ما أدلى به صالح من أقوال ذات طابع دراماتيكي، وذلك منذ تعليقه الشهير حول عزم الولايات المتحدة حثّ الأنظمة العربية الصديقة أو الحليفة على اعتماد مزيد من الإجراءات الإصلاحية: «يجب أن نخلق لأنفسنا قبل أن يخلق لنا الآخرون»؛ وصولاً إلى تعليقه الأحدث عهداً: «لقد ملّنا الناس وملوّنا»! وفي طور ما من هذا الميل الجارف إلى مباغتة الناس بأقوال ليست معهودة منه شخصياً، ومن الحاكم العربي إجمالاً، بدا صالح فلسفيّ المزاج أيضاً: «كم من زعامات في العالم غنوا وملكوا، لكن في نهاية المطاف ـ لا إله إلا الله ـ يذهب كل منهم إلى الآخرة بأجسادهم ملفوفة بذراعين إلى ثلاثة أذرع قماش أبيض فقط. لا شيك ولا حلية ذهب ولا صولجان.. ولا شيء ينفع أي منهم إلا عمله إذا كان صالحاً أو ما تصدّق به في الدنيا أو إذا كان لديه ولد صالح يدعو له»!

وفي العودة إلى خطابه أمام مؤتمر حزبه، اعتبر صالح أنّ شروط العمل السياسي في اليمن تتيح إطلاق اللعبة الديمقراطية كاملة غير منقوصة، لأن «الملعب مهيأ من قبل 15 سنة عندما أخذنا بالخيار الديمقراطي وطلعت الأحزاب من تحت الطاولة إلى فوق الطاولة. والملعب مهيأ أكثر عندما أعلنت في 17 تموز (يوليو) عدم ترشحي. علينا أن نقدم نموذجاً ديمقراطياً في المنطقة. كما شدد على أنّ قراره برفض ترشيح الحزب ليس مسرحاً، و«الحديث عن السلطة ليس مسرحية سياسية أو غزل سياسي معكم كمؤتمرين أو مع الشعب اليمني، ولكن لأضع الشعب اليمني أمام مسؤولية تاريخية بكل فئاته وقواه السياسية، وحسمها ينبغي ألاّ يكون عبر المظاهرات والمسيرات».

بيد أنّ القول الفصل كان من نصيب المظاهرات المسيرات، في نهاية المطاف، والغلبة عُقدت لمكبّرات الصوت المحمولة على سيارات جالت العاصمة طولاً وعرضاً، تحثّ الجماهير على التظاهر ومناشدة الرئيس العدول عن قراره. وكان للجماهير ما أرادت، فانقلب مزاج صالح رأساً على عقب، وتراجع عن قرار رفض الترشيح ليستبدله بقرار قبول الترشيح، أي القرار الذي اتضح سريعاً أنه الوحيد النهائي الذي لا يقبل الطعن، والوحيد الأبعد حقاً عن أن يكون مسرحية. وهكذا تبيّن أنّ أحداً لم يستأجر التاكسي بقدر ما تطوّع سائقها من تلقاء ذاته، أو استجابة للجماهير الغفيرة التي احتشدت في ساحة السبعين، كبرى ساحات العاصمة اليمنية صنعاء، وناشدته التراجع عن قراره.

أكثر من هذا، وفي خطاب قبول التاج من الشعب للمرّة الخامسة، ألقى صالح خطاباً حماسياً لم يطفح بالوعود والتهويل واللغة الشعبوية عموماً فحسب، بل لاح وكأنّ الرئيس سوف يتولى الحكم للمرّة الأولى فقط، وليس منذ العام 1978 حين استولى على السلطة في انقلاب عسكري. وفي مقابلة مع صحيفة «الثورة» اليمنية الحكومية، أوضح صالح أنه «استجاب للدموع التي ذرفها الشيوخ والنساء والأطفال»، وانحنى أمام «نداء الملايين من أبناء الشعب الذين خرجوا إلى الشوارع والساحات العامة في العاصمة والمحافظات لأنهم كانوا مقتنعين بأن أجراس الإنذار قُرعت، وأنّ الوحوش تكشّر عن أنيابها، مستهدفة الفتك بالثورة، وبالجمهورية، وبالوحدة، وبالديمقراطية»! وتابع يقول: «الجماهير خرجت إلى الشوارع بعفوية، دون أن يحثها أحد على ذلك، ودون برنامج موضوع مسبقاً، ولهذا أجبرتني على الرجوع عن القرار الذي اتخذته من قبل». وأما «المهام» التي حدّدها لنفسه في الولاية الجديدة، فهي ليست أقلّ من «حماية الثورة والجمهورية، حماية الوحدة، حماية الوطن ضد التطرّف والإرهاب، وحماية الجمهورية ضدّ المدافعين عن النظام الإمامي ممّن ترتفع أصواتهم بين الحين والآخر في محافظة صعدة، ولهم أنصار في محافظات أخرى».

والحال أنّ الحمقى وحدهم هم الذين صدّقوا أنّ صالح يمكن أن يتنازل طواعية عن الحكم، ليس لأنّ الرئيس سبق له أن فعل الشيء ذاته تقريباً في انتخابات 1999 فحسب، بل أساساً بسبب تعديل الدستور في عام 2003، بحيث اعتُبرت ولاية الرئيس الرابعة بمثابة ولاية أولى، الأمر الذي منحه الحقّ في ولاية ثانية! كذلك كان واضحاً أنّ جماهير ساحة السبعين، التي استجاب صالح لندائها كما يقول، لم تكن عفوية على الإطلاق: لقد عطّلت جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام والمدارس، وجرى توجيه الموظفين والعمال والطلاب إلى الساحة، كما حثّ خطباء المساجد المصلّين على المشاركة، ونُصبت الخيام، وتمّ توزيع زجاجات المياه المعدنية مجاناً...

النقيض تماماً هو الذي جرى حين اجتمعت جماهير حاشدة في ساحة السبعين ذاتها في تموز (يوليو) 2005، حين خرجت تظاهرات واسعة احتجاجاً على رفع الدعم عن أسعار المحروقات. آنذاك كانت الدبابات، لا زجاجات المياه المعدنية المثلجة، في انتظار أبناء الشعب اليمني، حيث سقط عشرات القتلى ومئات الجرحى، وجرى اعتقال المئات بمن فيهم الأطفال. ورغم الارتفاع الهائل في أسعار النفط خلال العام 2005، فإنّ اليمن ما يزال في عداد البلدان الأفقر على نطاق عالمي، الأمر الذي يزيد في عدم استقرار البلد وتزايد الإضطرابات الاجتماعية (مؤخراً، كان معهد «كارنيغي» للسلام قد صنّف اليمن في المرتبة 12 للبلدان الأشدّ افتقاراً للاستقرار، بعد هايتي وأفغانستان ورواندا).

واليمن بلد قائم على حكم أوتوقراطي عسكرتاري، تعمّ فيه مختلف أنماط الفساد والمحسوبية والولاءات القبلية، وتنازعته أكثر من حرب أهلية داخلية بينها حرب انفصالية أساسية بين الشمال والجنوب سنة 1994، فضلاً عن انخراط النظام على نحو شبه تامّ في ما تسمّيه الولايات المتحدة الأمريكية «الحملة على الإرهاب». لكنّ النفوذ الأمني الأمريكي في اليمن بلغ حداً من الصلافة جعل صحيفة «المؤتمر»، الناطقة باسم الحزب الحاكم، إلى اتهام السفير الأمريكي السابق في صنعاء، إدموند ج. هل، بأنه «يتصرّف مثل مندوب سامٍ لبلده وليس كسفير لدولة أجنبية، وآن الأوان لكي يدرك أنّ اليمن بلد مستقلّ ذو سيادة».

الحادث الأمني الأهمّ في هذا الصدد يظلّ ذاك الذي وقع أواخر العام 2003، حين قُتل ستة يمنيين وهم على طريق صحراوي شرق العاصمة صنعاء، وكان بينهم علي قائد الحارثي ومحمد حمدي الأهدل، اللذين اشتبهت واشنطن بأنهما كانا يشغلان مواقع قيادية في منظمة «القاعدة». ولقد تأكد، بعد ذلك، أنّ ما حدث كان في الواقع عملية اغتيال منظمة نفّذتها القوّات الأمريكية الخاصة عن طريق قصف السيارة بصاروخ من طائرة أمريكية بلا طيّار. وتردد أيضاً، وعلى نطاق واسع، أنّ السفير الأمريكي السابق كان قد زار منطقة الحادث قبل ثلاثة أيام، وتوفّر مَن اتهمه بالإعداد اللوجستي والإلكتروني الذي سمح بتوجيه الطائرة من الأرض.

ومن اللافت أنّ الرئيس اليمني كان في طليعة الحكام العرب الذين استشعروا الضغوطات الأمريكية على الأنظمة العربية في سياقات ما سُمّي ملفّ الإصلاح الديمقراطي، حتى أنّ تصريحه الشهير حول حلق الرأس ذاتياً بدا إشارة مبكرة على أنه ينوي الانحناء أمام العاصفة. ومن المنطقي، استطراداً، أن يكون إصراره على ولاية خامسة متكئاً على ضوء أخضر من نوع ما، أمريكي جوهرياً، يفيد أنّ واشنطن تنوي التسامح معه بسبب الأهمية التي تعلّقها على دور نظامه في ما تسمّيه «الحملة على الإرهاب».

وتعتقد الولايات المتحدة أنّ اليمن هي أهمّ المواقع التي يُحتمل أن تتحوّل إلى محطة تلجأ إليها أسامة بن لادن ومنظمة «القاعدة» بعد أفغانستان والعراق، خصوصاً وأنّ البلد ملائم تماماً لهذا، من حيث الجوانب العملية (المناطق الوعرة في الجبال والوديان والصحارى، هيمنة القبائل في مناطق لا تخضع للسلطة المركزية إلا بالإسم، وجود أحزاب إسلامية ومجموعات أصولية متشددة، الخ...)، فضلاً عن كونها بلد بن لادن الأصلي ومسقط رأس أبيه. ولعلّ واشنطن تتعامل بجدّية، كذلك، مع احتمال أن يتحالف بن لادن مع المجموعات القبائلية التي قادت سنة 2004 تمرداً شاملاً في محافظة صعدة، حيث اعتبر زعيم التمرّد حسن بدر الدين الحوثي أنّ سلطة صالح خارجة عن الإسلام بسبب دورها في الحرب على الإرهاب تحديداً (وهذا ما يلمّح إليه الرئيس اليمني في إشارته إلى الدفاع عن الجمهورية).

المفارقة أنّ كلّ هذا الإنخراط الرسمي اليمني في الحملة الأمريكية لا يحول دون اختراقات أمنية دراماتيكية تحققها القوى الإسلامية الأصولية، كما حدث مطلع شباط (فبراير) الماضي حين تمكن 23 من عناصر «القاعدة» من الفرار من سجن تابع للمخابرات اليمنية في صنعاء، عن طريق حفر نفق تحت الأرض بطول 44 متراً. ولقد أصدرت محكمة عسكرية احكاماً بالسجن على 12 ضابط أمن، بسبب إهمالهم في هذا الحادث، كما طردتهم نهائياً من وظائفهم في الجهاز. وبصرف النظر عن المآل الختامي لهذه الواقعة المثيرة، فإنّ حدوثها على هذا النحو يجعلها تحمل من المغزى الأمني والسياسي أكثر بكثير مما يكتنف مغامرة هروب من سجن حصين.

ومن المرجح أن تسفر انتخابات هذا الشهر عن فوز الرئيس الحالي بولاية خامسة، وذلك رغم تغييرين هامّين دخلا على شروط اللعبة الإنتخابية: الأول هو أنّ صالح يواجه هذه المرّة مرشحاً منافساً لا ينتمي إلى الحزب الحاكم ذاته (كما حدث في انتخابات 1999، حين كان العضو في حزب «المؤتمر الشعبي العام»، نجيب قحطان الشعبي، هو الوحيد الذي وافق البرلمان على قبول ترشيحه للرئاسة منافساً لصالح). التغيير الثاني أنّ لقاء الأحزاب المعارضة أجمع على مرشح واحد مشترك هو السياسي المخضرم والبرلماني السابق فيصل بن شملان، الذي يجمع في شخصه سلسلة خصال ذاتية وموضوعية: مهندس من حضرموت الجنوبية، عمل وزيراً منذ استقلال جنوب اليمن عن بريطانيا عام 1967، ومعروف بنزاهته وزهده في المنصب لأنه اشتُهر باستقالته كوزير للنفط سنة 1997، واستقالته من مجلس النوّاب لأنّ المجلس مدّد لنفسه سنتين وأطلق عبارته الشهيرة: «الشعب منحنا الثقة أربع سنوات لا ست».

إلى هذا وذاك، يتردد أنّ الرجل انتمى ذات يوم إلى جماعة «الإخوان المسلمين»، وشعبيته في صفوف الإسلاميين لن تتأثر بمواقف الشيخ عبد الله الأحمر، زعيم «التجمع اليمني للإصلاح» ورئيس مجلس النوّاب، المؤيدة للرئيس صالح. كذلك فإنّ شعبيته في الجنوب لن تتأثر بالتحاق بعض الزعامات الجنوبية، من أمثال عبد الله الجفري ومحسن فريد، بصفّ الرئاسة. وثمة، إذاً، كلّ العناصر التي تجعل منه منافساً حقيقياً وقوياً في انتخابات الـ20 من هذا الشهر.

هذا، بالطبع، شرط أن لا تسير الإنتخابات على شاكلة خيام السلطة ومياهها المعدنية في ساحة السبعين!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

نظرية الفوضى والدمار الخلاق ومخاض الشرق الأوسط الجديد

د. نهى خلف *

■ رغم ان العالم كله ينظر الى الدمار الذي أصاب الشرق الأوسط ككارثة تشبه الكوارث الطبيعية المرعبة، الا أن الرئيس الأمريكي، في كلمته التي أدلى بها للاذاعة الامريكية في 29 تموز (يوليو) 2006، قد عبر عن رؤية شائعة في البيت الأبيض تدعو الى الأمل والتفاؤل الذي يولد من الدمار. فبينما اضطر بوش أن يدعي «ان القتل مؤلم ومأساوي إلا أنه نظر الى تلك المآسي كفرصة لتغيير أشمل سيؤدي الى ما يعتبره حرية، ديمقراطية وأهم من ذلك كله أمريكا أكثرأمنا».

هكذا انتقد كريغ كروفورد في مجلة «الكونغرشونال كوارترلي» نظرة بوش لما حدث من دمار في لبنان وفلسطين مضيفا:

«إن سيناريو الرئيس الوردي للشرق الأوسط» يتطابق مع ما أصبح مبدأ أساسيا بالنسبة له، يمكن تسميته في رأي الباحث «نظرية بوش للفوضى».

إن الرئيس بوش، في رأي هذا الباحث، يظن ان الاسلوب الأفضل للتوصل الى النتائج التي تناسب رؤيته للعالم، هو عبر تفجيرالاوضاع وقلب الامور رأسا على عقب ثم الإنتظار بعد ذلك حتى تأتي ثمار تلك الافعال.

ان مصطلحات «الفوضى» و«الدمار الخلاق» قد شكلت أساسا للتحاليل والدراسات التي قام بها الكاتب مارك لوفاين حول السياسة الامريكية في الشرق الأوسط. ولوفاين يعتبر من جيل العلماء والأكاديميين الغربيين الصاعدين في مجال الدراسات الشرق أوسطية.

فقد بين لوفاين في مقال بعنوان «الدمار الخلاق الجديد» انه منذ أكثر من نصف قرن استخدم الاقتصادي النمساوي الشهير رودولف شومبيتر مصطلح «الدمار الخلاق» ليشرح كيف تقوم الرأسمالية بتحطيم الانظمة الاجتماعية القائمة وكيف تستفيد بعد ذلك من الانظمة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تأتي في مكانها.

أما مصطلح الفوضى فقد بدأ باستخدامه توم بيترز وهو أحد رجال الأعمال الكبار في الولايات المتحدة عندما نشر كتابا بعنوان «الإنتعاش من الفوضى» في عام 1988. وقد نصح عبره الأمريكيين بضرورة اعتبار الفوضى أمرا واقعا وأن يتعلموا كيفية التعامل معها من أجل الانتعاش الاقتصادي، حيث أن الفوضى والغموض هي «فرص تجارية للأذكياء، والرابحون في المستقبل هم الذين سيتعاملون بنشاط مع الفوضى».

وقد وضح لوفاين كيف اعتنق مفكرون ورجال السياسة من أمثال بول فولفويتز وصموئيل هانتغتون وروربرت كابلن توصية بيترز هذه، حيث بدأوا في منتصف التسعينات التنظير من أجل حرب باردة جديدة وصراع للحضارات بين الإسلام والليبيرالية الغربية في قوس الأزمات. وفي عام 1995 صدر تقرير من قبل البنك الدولي يشير الى أن تحديث الشرق الأوسط قد يتطلب فترة من الإهتزاز والارتباك حتى تتمكن المنطقة من التأقلم مع النظام الجديد وقد رأى بعض المحافظين الجدد أنه يجب عليهم استغلال تلك اللحظة عبر إفتعال درجة معينة من الفوضى قد تشكل مقدمة لنظام عالمي جديد على الطريقة الأمريكية.

وفي رأي الباحث إن من أكبر الأوهام الخطيرة التي قد تصيب القادة والجنرالات هي وهم السيطرة على زمام الامور، وربما من أغرب جوانب تلك الأوهام هي القناعة بأنهم يمكنهم أن يستخدموا الفوضى للتوصل الى المزيد من السيطرة ولتقوية مواقفهم. لكنه يبين كيف أن هذا النوع من التعامل مع الامور هو مجرد لعب بالنار من قبل هؤلاء. ويشير الى بعض الأمثلة الواضحة في الشرق الاوسط التي من المفترض ان تشكل دروسا هامة توضح ان هناك امورا لا يمكن السيطرة عليها عندما تبدأ دائرة العنف.

فبينما كانت أعين العالم والإعلام تركز على الحرب الإسرائيلية في لبنان كانت الاوضاع في العراق تستمر في الخروج عن سيطرة إدارة بوش. والحقيقة هي أنه منذ وصول القوات الأمريكية الى العراق، أي منذ أكثر من ثلاثة أعوام، من الصعب أن نجد يوما واحدا لم تعم فيه الفوضى في مناطق شاسعة من هذا البلد. ورغم ذلك يدعي بعض الجنرالات الأمريكيين في العراق من أمثال «فيلكينز»، وبكل سذاجة أو وقاحة، أن لا أحد كان يمكن أن يتوقع العنف الطائفي الذي أصاب العراق، كما يحمل مسؤولية استمرار العنف الى العراقيين أنفسهم لأنهم لم يتمكنوا من وضع حد للحرب مما يجعلهم ايضا مسؤولين عن عدم عودة الجنود الأمريكيين الى الولايات المتحدة.

كما يشير لوفاين الى اعترافات رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت وبعض كبار موظفي وزارة الدفاع الإسرائيلية على أن الحملة العسكرية والجوية ضد لبنان، كان قد تم التخطيط لها منذ عامين وأنه منذ أكثر من عام عرض أحد الضباط الإسرائيليين على أفراد مهمين في الإدارة الأمريكية، وبشكل غير رسمي، خططا عسكرية لحملة هجومية من المفترض ان تدوم حوالي ثلاثة أسابيع فقط في لبنان. وعلى هذا الأساس أصبحت عملية حزب الله في جنوب لبنان حجة للحكومة الإسرائيلية للقيام بحملتها المبرمجة سابقا. وقد أصبح واضحا الآن أن الإسرائيليين اساؤوا التقدير لقوة حزب الله وفعالية التدريب والاستعداد لقواته مما أصاب نظام القيادة العسكرية الاسرائيلية بالارباك والتخبط وبنوع من الفوضى ولذلك شاهدنا في الأسابيع التالية من الحرب حملات عسكرية غير مضبوطة ضد كل البنى التحتية وكل المجتمع اللبناني. كما يبدو ان الطرفين في هذه الحرب قد اساؤوا التقدير لشدة رد فعل الآخر مما أدى مثل ما كان عليه الحال في العراق لمزيد من الفوضى والدمار الذي ازداد مع مرور الزمن. ويمكن إعتبار ما حدث في لبنان كنموذج للفوضى والدمار الذي يمكنه ان يتضخم ويتعمق ويتكاثر بشكل لا ارادي في اية منطقة تقع ضمن ما عرفه المحافظون الجدد «بقوس عدم الاستقرار».

ومن المفارقة أن ما حدث في منطقة الشرق الاوسط جاء بشكل متناقض مع ما كان يتوقعه أكبر المفكرين الإستراتيجيين في إدارة بوش الأولى، حيث كانوا ينظرون الى العراق كنقطة انطلاق لتحولات في كل شرق الأوسط ستؤدي بشكل خاص الى السيطرة على الشيعة في إيران، وكانت من اهم اقوالهم الشائعة في ذلك الحين «الجميع يريد أن يذهب الى بغداد وفقط الرجال الحقيقيون يريدون الذهاب الى طهران». فالعكس قد حدث حيث أدى احتلال أمريكا للعراق الى تقوية الأكثرية الشيعية في المنطقة، كما ادت الحملة العسكرية الإسرائيلية على لبنان الى تقوية حزب الله. ومن المفارقة أيضا أن إسرائيل كانت تدعم دخول بوش في حربه مع العراق على أمل أن يؤدي ذلك الى إحتلال إيران. ولكن الآن بعد حرب إسرائيل في لبنان فقد انعكست الصورة حيث أصبحت إسرائيل نفسها، هي التي تبدو أمام العالم كالعامل المهدد للسلام في المنطقة عبر إحتلالها وقصفها لمنطقتين في آن واحد وبسبب انتهاكاتها المستمرة للقوانين الدولية. ومن المستحيل أن نتصور أن أيهود أولمرت وأعوانه كانوا يترقبون مثل هذه النتائج.

المشكلة إذن، في رأي لوفاين، هي أنه في عالم «سياسات الاحتلال»، الأمواج الصغيرة التي تشعل نيران الفوضى في أول الامر، أكان ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود، تتجمع وتتراكم وتتكاثر لتخلق زلزالا من الرعب والمآسي لا يمكن تهدئته فيما بعد. وحسب رأيه فإن الحروب كانت دائما تؤدي الى نتائج غير محسوبة من الفوضى الإجتماعية السياسية، ولكن الجديد في فترة ما بعد الحرب الباردة هو انه قد تم تطوير نظريات جديدة حول فائدة العنف والفوضى والدمار الخلاق.

ففي منتصف التسعينات بدأ بعض صناع القرار التفكير بأن الفوضى لها دور هام في النظام الإقتصادي الكوني الناشئ والذي سمي بالعولمة النيوليبرالية والتي كانت معروفة سابقا «بديمقراطية اقتصاد السوق الحر». كما أعيد انعاش المصطلح القديم «الدمار الخلاق» لكي يصبح الإطار النظري المناسب لتبرير العنف والفوضى التي كان يظن المخططون في ذلك الحين أنها ضرورية للإنتقال من نظام الحرب الباردة القديم، الذي كان مبنيا على ميزان القوى بين الدولتين العظميين، الى النظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه قوة واحدة والذي ستسود فيه حسب رأيهم قيم الديمقرطية والتقدم.

كما أن المفكرين الإستراتيجيين من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة بدأوا يصورون الترسانة العسكرية الهائلة للقوة العظمى الوحيدة والأحادية الباقية في العالم على أنها تشكل الطريق الأسهل لصنع سلام أمريكي على الصعيد الكوني.

وقد عبرت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس عن تبنيها المطلق لنظرية «الدمار الخلاق» عبر تصريحها في 21 تموز 2006 حين قالت «إن ما نراه في لبنان هو مخاض الولادة لشرق أوسط جديد»، وانه مهما فعلنا فيجب أن نتأكد أننا ندفع الى الأمام شرق أوسط جديد ولا نعود الى الخلف الى النظام القديم.

أما بالنسبة لفكرة «الشرق الأوسط الجديد»، فيرى لوفاين أنه رغم كونها فكرة أساسية في مشروع المحافظين الجدد الشرق الاوسطي، إلا أنها قد طورت في أول الأمر من قبل وزير الخارجية الإسرائيلي السابق والشهير شمعون بيريز، والذي لا يزال يحاول الترويج لها، حيث أن هذه الفكرة كانت الأساس الذي بني عليه مسار أوسلو التفاوضي والذي إنهار وفشل بعد عقد من الزمن. فكان بيريز يتصور إسرائيل كالمحرك الثقافي والإقتصادي المستقبلي في شرق أوسط يندمج تماما في نظام كوني نيوليبيرالي. ولكن ما حدث في الواقع كان عكس ذلك، فعندما بدأت عملية تطبيق النظام النيوليبيرالي على إقتصاد إسرائيل والضفة الغربية وغزة، إزداد الفقر وعدم المساواة في إسرائيل نفسها بشكل هائل مما أنتج طبقة عمال وطبقة وسطى لم تر أيا من المكتسبات الإقتصادية والثقافية التي وعد بها حزب العمال. وعلى هذا الأساس اعتبر هؤلاء مسار أوسلو وحزب العمال والتفاوض مع الفلسطينيين كأساس لمشاكلهم الإقتصادية، بينما أدى دخول الإقتصاد الفلسطيني في عهد النيوليبيرالية الى عزله بشكل كامل من العالم الخارجي وجعله يعتمد بشكل أعمق على إسرائيل مما أدى بالفلسطينيين الفقراء الى إعتبار أن عملية السلام كانت عبارة عن وهم وأصبحوا يشعرون أن الأمل بأي تطور إقتصادي يخرجهم من الفقر، كامنا في شبكة الخدمات والمؤسسات التي قدمتها وطورتها حركة حماس. وعلى هذا الأساس استغلت إسرائيل «إنتفاضة الأقصى» لبث الفوضى داخل المجتمع الفلسطيني بهدف إضعاف نسيج المؤسسات الوطنية والحياة الإجتماعية. لكن الخناق المفروض على الشعب الفلسطيني أدى، بشكل عكسي للأهداف الإسرائيلية، الى تقوية روح و«هوية المقاومة» مثلما هو الحال في لبنان، وهو الشعور الطبيعي الذي تنبأ به بعض علماء الإجتماع على أنه سيهيمن على كل المجتمعات المهمشة والفقيرة في عهد العولمة مؤديا الى تطوير هوية ايجابية تدفع بالشعوب الى الدخول في مجازفات والى تحمل الصعوبات والتضحيات من أجل تحقيق أهدافها ورؤيتها للحرية وللهوية الوطنية والدينية وللعدالة الإجتماعية والإقتصادية.

إن ولادة الشرق الأوسط الجديد تمت إذن في رأي لوفاين في حديقة البيت الأبيض في 1993 عندما تصافح كل من إسحاق رابين وشمعون بيريز مع ياسر عرفات، لكن هذا المشروع في رأيه قد ولد ميتا أو أنجب طفلا مشوها.

وبعد أن عمت الفوضى وساد الدمار في دول عديدة في الشرق الأوسط، والتي أصبحت تشبه المناطق التي أصابتها كوارث طبيعية ذات أحجام مذهلة، مما أصبح يهدد الامن العالمي، إستغلت الشركات الامريكية والمتعددة الجنسية الكبيرة الفرص المتاحة في السوق العالمية لاعادة البناء والتعمير لما أنجزه الدمار الخلاق مثل ما فعلت شركات أكسون موبيل وهاليبورتن ولوكهيد مارتين، على اثر الفوضى التي أصابت الشرق الأوسط بعد 11 ايلول (سبتمبر) 2001، حيث بدأت شركات النفط وصناعة الأسلحة والهندسة الثقيلة الحصول على حصة الأسد من الأرباح العالمية والتي ستستمر بالسطو عليها طالما استمرت الفوضى، محولين الإقتصاد العالمي في الألفية الثالثة ليخدم مصالحهم.

وستبقى هذه الأسئلة عالقة ليجيب عليها الزمن: في أي بند من بنود الربح والخسارة في ميزانيات أصحاب نظريات الفوضى والدمار الخلاق ستدرج الاعداد التي لا تحصى من الشهداء والقتلى والجرحى والاسرى والمشردين... وهل سينجح السيد بوش ووزيرة خارجيته السيدة رايس بإخراج فكرة بيريس البالية من غرفة الانعاش... ومن هم البارعون في منطقة قوس عدم الاستقرار الذين سيشاركونهما الربح في هذه المهمة الخلاقة؟

* كاتبة وباحثة فلسطينية تقيم في تونس

العودة إلى استانبول

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

في آخر مرة جئت فيها لزيارة استانبول كنا في ضيافة عمدة المدينة الأسبق رجب طيب اردوغان، حيث علقت حينها قائلاً إن العمدة الشاب الطموح الذي حرص على أن يلفت أنظارنا إلى مجد استانبول الغابر كان أيضاً يتطلع إلى أن يصبح أيضاً مفتاح مستقبل تركيا.

(2)

لم تمض بضعة أشهر على تلك الزيارة حتى كان اردوغان يحاكم بتهم الدعوة إلى العنف لأنه تلا في مهرجان سياسي قصيدة تركية كلاسيكية تتحدث في رمزية شعرية عن المآذن كرماح والقباب كتروس. ولكن عساكر تركيا الذين لا يفهمون على ما يبدو الاستخدام الرمزي للغة ـ أو ربما لأنهم يفهمونه جيداً ـ قرروا أن السياسي الشاب الطموح يستحق السجن أربع سنوات والإقصاء من منصبه كعمدة استانبول والحرمان من حقوقه السياسية.

(3)

في تطور له دلالات لا تخفى، تزامن الهجوم على اردوغان مع هجوم آخر على الدورية الأمريكية التي نشرت مقالتي التي تنبأت له بدور هام في مستقبل تركيا، وهي دورية كان يصدرها مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك. فقد شن عليها اللوبي الموالي لإسرائيل حملة عنيفة بدعوى أنها كانت تروج للإسلام السياسي، وتم الضغط على مؤسسة فورد التي كانت تمولها لقطع التمويل عن البرنامج الذي كان يتولى إصدارها، وقد كان. ويبدو أن الأمر تعدى محاولة إسكات اردوغان إلى إسكات كل من يتحدث عنه.

(4)

في مطلع هذا الشهر عدت إلى استانبول التي غادرها اردوغان الآن إلى أنقرا العاصمة حيث أصبح رئيساً للوزراء (وحيث يستعد بحسب بعض المصادر لأن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية) رغم أنه كان حتى بعد حصول حزبه على أول أغلبية برلمانية مطلقة في ظل الدستور التركي الجديد ممنوعاً من تولي المناصب العامة، مما استدعى الدخول في إجراءات معقدة قبل أن يتولى منصبه. لم ألتق اردوغان هذه المرة ولكنني التقيت بعض مساعديه المقربين حيث استمعت إلى شرح مطول لاستراتيجيات وسياسات الحكومة الجديدة، وعن تفاصيل مساعي تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي، وأيضاً للعب دور إقليمي فاعل.

(5)

خلال زيارتي قبل الأخيرة لاستانبول كان من المشاركين في الملتقى الذي جئنا للتحدث فيها البروفيسور علي مزروعي الذي قال حينها عن مساعي تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي إن من الأفضل لتركيا أن تصبح قوة من الدرجة الأولى في العالم الإسلامي من أن تصبح دولة من الدرجة الثالثة في أوروبا.

(6)

التحول الأكبر في توجه تركيا تجاه أوروبا تمثل في تخلي الإسلاميين عن معارضتهم لدخول الاتحاد الأوروبي لأنهم اكتشفوا أن علمانية أوروبا أخف وطأة بكثير من «علمانية» تركيا المعسكرة. وبالفعل فإن الضغوط الأوروبية جلبت الكثير من الحريات للأتراك، وخاصة الأكراد. ولكن أوروبا خذلت الإسلاميين في نهاية المطاف، حيث نجد أن محكمة حقوق الإنسان في أوروبا رفضت خلال الخمسة أعوام الماضية دعوى حزب الرفاه التركي ضد قرار حله، كما رفضت دعوى الطالبات اللواتي حرمن من الدراسة لأنهن اخترن لباس الخمار.

(7)

في ل